ندوة (حوار الترجمة بين الإنكليزية والعربية) في دمشق:

نقاشات صريحة سلطت الضوء على قضايا الترجمة وهموم الكتاب

ابراهيم حاج عبدي
دمشق

عقدت في دمشق يومي ٢٢ و٢٣ آذار الجاري ندوة تحت عنوان "حوار الترجمة بين الإنكليزية والعربية" التي رعتها وزارة الثقافة السورية، ونظمها المجلس الثقافي البريطاني.
وشاركت في الندوة نخبة من الكتاب، والباحثين، والناشرين، والمترجمين، والقائمين على الترجمة من سورية، ولبنان، ومصر، والأردن، وفلسطين فضلا عن بريطانيا، وحل الشاعر العراقي سعدي يوسف، المقيم في بريطانيا، ضيف شرف على الندوة.
والهدف من إقامة هذه الندوة، بحسب الأوراق التي وزعت على المشاركين، هو خلق حوار بين الكتاب، والناشرين، والمترجمين، والقائمين على الترجمة في البلدان العربية المشاركة، وبريطانيا، وذلك لوضع استراتيجية طويلة الأمد تبلور خطط عملية لتفعيل تبادل الأفكار بين البلدان العربية وبريطانيا من خلال ترجمة الأعمال الأدبية والفكرية.
ولم تتطرق الندوة إلى موضوع الترجمة من جانبه اللغوي أو التقني، بل عنت، بشكل أساسي، بالقضايا المتعلقة بالنشر، والتوزيع، وحقوق المؤلف، والرقابة، وتأثيرها جميعا على عملية الترجمة، كما واهتمت الندوة بانعكاسات الوضع الراهن للترجمة بين اللغتين العربية والإنكليزية على العلاقات الثقافية بين الشعوب المتكلمة بهاتين اللغتين.
وقد خرجت الندوة عن التقاليد المعتادة إذ تضمنت القليل من المحاضرات الفردية، والكثير من جلسات النقاش الجماعية التي ساهمت في خلق حوار تفاعلي بين المشاركين.
محاور عديدة طرحتها الندوة، فقد شهدت حلقات نقاش عديدة منها : "احتياجات السوق العربي من وجهة نظر القائمين على الترجمة، والناشرين، والكتاب"، و"الوضع الراهن لحقوق التأليف والنشر في العالم العربي"، و"الرقابة في البلدان العربية وبريطانيا"، و"الوضع الراهن للترجمة من العربية إلى الإنكليزية"، وبالعكس...وغيرها من حلقات النقاش بالإضافة إلى مجموعة من المحاضرات الفردية.
وكان واضحا اختلاف المشاركين البريطانيين والعرب حول نقاط عديدة، واتفاقهم حول نقاط أخرى، فقد أثارت أعمال الندوة قضايا حساسة ومعقدة نوقشت بصراحة تامة، وسنحاول فيما يلي رصد بعض الآراء ووجهات النظر التي طرحت في الجلسات المختلفة.
حسين العودات صاحب دار الأهالي بدمشق شن هجوما عنيفا على الرقابة القائمة في البلدان العربية، واعتبرها عائقا أمام الناشرين، ووصفها بأنها غامضة إذ لا توجد معايير وضوابط مكتوبة بل هي تستند إلى مزاج الرقيب ذي المستوى الثقافي الضحل، وبالتالي فان رقيبا جاهلا قد يحرم أمة كاملة من كتاب قيم.
وشرح العودات آلية الرقابة القائمة في سوريا إذ يجب على الناشر أخذ الموافقة المسبقة من جهة رسمية ما على نشر مخطوطه، وهو تقليد ليس قائما في كل البلدان العربية، "أما في سوريا فعليك ان ترسل المخطوط إلى وزارة الإعلام التي تقوم بدورها بإرساله، بحسب مضمونه، إلى الجهة المعنية، فالكتاب السياسي يرسل إلى جهة حزبية، والأدبي إلى اتحاد الكتاب العرب، والعسكري إلى وزارة الدفاع، والديني إلى جهة دينية...وهكذا.
وأشار العودات إلى بعض الطرائف التي تحدث في عالم الرقابة من خلال تجارب حدثت معه كناشر، ففي مرة عرض مخطوطا على الرقابة فمنعته، وحين غيّر عنوانه وعرضه مجددا على الرقابة كان الجواب بالموافقة، وفي مرة أخرى عرض مخطوطا على الرقابة فرفضته أيضا فاضطر إلى طباعة المخطوط في بيروت ثم فوجئ بان الكتاب يدخل سورية دون اعتراض.
ولفت العودات الانتباه إلى ان المخطوط قد يبقى سنة في الرقابة، لا لان الرقيب يفكر في مضمونه بل لأنه "مدعوم ولا يداوم"، وفي أحيان أخرى إذا كان لك نفوذ واستخدمته، ستحصل على موافقة طبع المخطوط في يوم واحد، وكل هذه الإجراءات والآليات تعيق عملية النشر.
وانتقد العودات في كلمته الواقع السياسي في العالم العربي الذي "يفتقر إلى حرية الرأي والتعبير، والتعددية"، مشيرا إلى غياب سياسة ثقافية رسمية مكتوبة، معتبرا ان "هذا المناخ يعرقل عملية النشر وحركة الكتاب، فوسط هذا التردي في مختلف الصعد لا يمكن للكتاب ان يزدهر"، وطالب ببعض الإجراءات التي من شأنها تشجيع الكتاب مثل إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الكتاب، وتخفيض أجور نقله، وإلغاء الرقابة، وتشجيع الموزعين.
الصحفي والكاتب المصري حلمي النمنم تحدث، بدوره، عن الرقابة في مصر حيث قال "لا توجد رقابة رسمية كما هي الحال في سوريا، فأي كاتب يستطيع ان ينشر كتابه دون مراجعة أي جهة رقابية رسمية، وبعد صدوره ليس لأي جهة الحق في مصادرة الكتاب سوى القضاء، ويمكن في حالات الحرب ان يصادر الكتاب دون اللجوء إلى القضاء وهو ما لم يحدث".
لكن المشكلة، كما يقول النمنم، تكمن في الكتب القادمة من خارج مصر والتي تراقبها وزارة الإعلام، وهنا يحدث الكثير من المفارقات ويمكن ان يصادر الكتاب بالشبهة أو من خلال بعض الشائعات ودون معايير محددة، وأشار النمنم إلى جهة أخرى لها سطوة في مجال الرقابة، وهي الأزهر، فثمة لجنة من مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر يسمح لها القانون بمراقبة طبعات القرآن فحسب، لكن اللجنة توسعت في مهمتها فما ان يسرب لها أحد الجهلة فكرة سيئة عن كتاب ما ويعرضه عليها حتى تقوم اللجنة بإعداد تقرير تصف فيه الكتاب بأسوأ النعوت، وبأنه غير ملائم للإسلام، وهذا التقرير لا يتمتع بقوة المصادرة قانونيا لكن يمكن إرساله إلى جهات مختصة والإيعاز إليها، تلميحا أو تصريحا، بمصادرة الكتاب المعني، وحدثت حالات كثيرة في هذا الإطار.
الشاعرة البريطانية سارة ماغوایر لفتت الانتباه في كلمتها إلى رقابة مختلفة قائمة في بريطانية فقالت "لا توجد رقابة بالمعنى الواضح والظاهر في بريطانيا، مثلما هو الحال في البلاد العربية، لكن ثمة رقابة خفية في عالم الشعر هو رقابة الذوق، ومن الصعب ان تتعامل مع رقابة زئبقية من هذا النوع".
وأضافت ماغوایر التي صدرت لها مختارات شعرية بعنوان (حليب مراق) عن دار المدى بترجمة سعدي يوسف، "إن هنالك تأثيراً كبيراً للمتعلمين في اكسفورد وكامبردج وهم يقررون ماذا تقرأ؟"
وفي هذا الواقع، تضيف ماغوایر، يجب عليك كشاعر ان تعرف ما الذي يكتبه الشعراء الآخرون، فقد تفرض مجموعة من الشعراء ذوقها، وعلينا ان نعترف ان شاعرات بريطانيات كثيرات لم يعرفن الطريق إلى تلك المجموعة لأنهن لم يذهبن إلى اكسفورد وكامبردج وبقين خارج نوادي الرجال.
وركزت ماغوایر، التي ترجمت أشعار اشهر الشعراء العرب مثل محمود درويش، وأدونيس، وسعدي يوسف إلى الإنكليزية، على الترجمة، فالشعر، في اعتقادها، لا ينمو ويزدهر إلا بالترجمة، وفي غياب الترجمة يصبح الشعر باهتا، وعلى الشاعر ان يطلع على ما يكتبه الروس، والعرب، والصينيون، وأدباء أوربا الشرقية وغيرها من الأماكن، وعلينا ان نختار الترجمات بعناية، فثمة ترجمات غير بريئة، وأود ان أشير إلى أنني كرهت ستالين، مثلا، بسبب ترجمات غير بريئة تنتقد ستالين بشدة، دعمتها (السي آي أي). وأشارت أخيرا إلى ان بريطانيا بلد متعدد الأعراق وهناك الآن ٣٠٠ لغة يتم التحدث بها في مدينة لندن وعلينا كبريطانيين ان نتعرف على تقاليد هؤلاء، وحضارتهم، وتراثهم الغني، وثقافتهم ولا سبيل إلى ذلك إلا عبر الترجمة.
الشاعر العراقي سعدي يوسف المقيم في لندن منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي قدم في مداخلته شهادة عن القراءات التي تستهوي القارئ الإنكليزي فقال "هذا القارئ ليس متعجلا. إن تكوينه التربوي والثقافي يجعله يتروى في اختيار ما يقرا"، مؤكدا "ان من الخطأ اعتبار ما يقرأ في المترو كتابا لتزجية وقت الرحلة، فقد لاحظت في الغالب بأنها كتب ليست للتسلية "، أما ما يستهوي القارئ الإنكليزي بحسب سعدي يوسف فهو في "الدرجة الأولى القصص، والروايات، ثم تأتي في الدرجة الثانية الكتب المهتمة بالقضايا السياسية المهمة بغض النظر عن راهنية تلك القضايا"، ويلاحظ سعدي يوسف "افتقار المكتبة الإنكليزية إلى الكتب المترجمة عن لغات غير أوربية"، مضيفا بان "الكاتب غير الأوربي حتى لو كان حائزا على نوبل يظل غير مدمج في السياق الثقافي القومي مثل نايبول مثلا، والحال كذلك في فرنسا إذ يعتبر جورج شحادة، ومحمد ديب على سبيل المثال مدرجين في الأدب الفرنكوفوني لا في الأدب الفرنسي".
ولفت سعدي يوسف الانتباه إلى ظواهر مقلقة أخذت تظهر على السطح منذ بدأت عملية التهميش الراهنة للامة العربية وثقافتها متسائلا: لماذا يكون الروائي المغربي محمد شكري، مثلا لا محمد زفزاف، النموذج المنتقى للإبداع العربي لترجمته إلى الإنكليزية، ويرد سعدي يوسف بان سبب ذلك هو "ان محمد شكري يقدم مجتمعه كما يشتهي الآخر ضمن معادلة المستعمَر والمستعمِر"، منتقدا ظاهرة الشعر الرديء لبعض الشعراء العرب "الذين لم يتجرأوا على نشر أشعارهم بالعربية فسعوا إلى ترجمتها إلى اللغة الإنكليزية، وكذلك ظاهرة الحكائين الذين يبشعون سوءات مجتمعهم بصورة كاريكاتورية"، وشدد قائلا "علينا ان نحترم أنفسنا كي يحترمنا الغرب".
ويتفق مع هذا الرأي الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي إذ قال "ان الكتابة على مقاس الغرب أصبحت (موضة) واضحة"، مشيرا إلى ان "الكتب التي تكتب عن المنطقة العربية تكتبها أقلام غربية، وثمة افتقار إلى الكتب السياسية التي تتناول شؤون منطقتنا بأقلام أبنائها"، ويرى البرغوثي ان الرواية، كجنس أدبي، "هي الأقدر على شرح الظلم التاريخي الواقع على أهل المنطقة للغرب، على عكس الشعر، فالشعر العربي لا يقرأ في البلاد العربية فكيف سيقرأ في الغرب؟".
وكرر البرغوثي ما يقال ان "في الغرب فكرة ملوثة وجاهزة عن العرب والإسلام يروجها الإعلام في العالم، وثمة هيمنة للصحافة المنحازة إلى الصهيونية لدرجة وجدت فيها رجلا بريطانيا يعتقد بان الفلسطينيين هم الذين يحتلون إسرائيل".
الشاعر الأردني ابراهيم نصر الله قال ان "الترجمة ليست حاجة شخصية للكاتب بل هي ضرورة لتقديم صورة حقيقية عن بلادنا"، مشيرا إلى ما اسماه بتحفظ اللغة الإنكليزية تجاه الإبداع العربي، فبسهولة تترجم الأعمال العربية إلى اللغات الأخرى أما إلى الإنكليزية فهناك تحفظات، وطرح مثالا عن روايته (براري الحمى) لدعم رأيه.
وحول ما يريده الكاتب العربي قال ابراهيم بان الكاتب العربي "بحاجة إلى ترويج لكتابه، والى ناشر غربي متحرر من النظرة المسبقة، وبحاجة إلى وكيل أدبي لان المبدع بطبعه كائن خجول لا يستطيع ان يقوم بدعاية لكتابه"، وركز بدوره على ضرورة ترجمة الرواية التي تنطوي على مناقشة وعرض الكثير من القضايا الإنسانية المؤثرة.
واختتم ابراهيم كلمته بالقول: "في عالم اليوم الذي تلتهم فيه ثقافة القوة كل ما في طريقها من اجل تعميم نمط واحد، فان الدور الذي تلعبه الترجمة دور كبير إذا تعاملنا معها كظاهرة جمالية لا كظاهرة فضائحية تعمل على تعميم الصورة الجاهزة. مهمة الترجمة ان تقول ان هناك حضارة واحدة هي الأرض، وكائنا واحدا هو الإنسان".
وأثارت حلقة النقاش حول حقوق الملكية الفكرية جدلا واسعا، فقد أشاد د. صايل سلوم رئيس مديرية حماية حقوق المؤلف في وزارة الثقافة السورية بقانون حماية حقوق المؤلف الذي صدر في سورية مطلع العام ٢٠٠١ معتبرا إياه "ضمانا قانونيا لحقوق المؤلف"، وسرد فقرات منه تدعم رأيه، مؤكدا بان "هاجس وزارة الثقافة هو حماية حقوق المؤلف"، لافتا إلى "العلاقة القوية والتنسيق المستمر القائم بين وزارتي الثقافة والعدل للعمل معا لسد الثغرات التي قد تظلم المؤلف، وتذهب بحقوقه".
وإذا كان هذا الكلام دقيقا إلى حد ما، فإنه لا يتعدى الجانب النظري، وخصوصا ما يتعلق بحقوق الكتاب المترجم، فرغم صدور قوانين كثيرة، والتوقيع على اتفاقيات دولية عديدة تسعى إلى إعطاء المؤلف حقه المادي والمعنوي أينما كان، ومن هذه الاتفاقيات، اتفاقية باريس التي تعود إلى العام ١٩٦٧ ، واتفاقية برن الموقعة سنة ١٩٧١ ، ومعاهدة روما الموقعة سنة ١٩٨٩، ومعاهدة تريبس التي وقعت مطلع التسعينيات...لكن المعضلة هي ان البلاد العربية إما أنها لم توقع على هذه الاتفاقيات أو أنها، في حال توقيعها، لا تلتزم بنصوصها.
ويؤكد مثل هذا الكلام الناشر محمد عدنان سالم صاحب دار الفكر بدمشق، الذي يقول: "حقوق النشر والملكية الفكرية في الوطن العربي من الناحية النظرية قد استكملت كل القوانين اللازمة لحمايتها، فهي مصونة شرعا، أما من الناحية التطبيقية فان ثقافة الاستباحة لحقوق الملكية الفكرية هي الثقافة السائدة في طول الوطن العربي وعرضه، في الأوساط الرسمية، والاجتماعية، والأهلية".
ويمضي سالم الذي يشغل منصب رئيس اتحاد الناشرين السوريين، ونائب رئيس اتحاد الناشرين العرب في تقديم توصيف مرير لواقع حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي فيقول: "ضمن هذا المعيار لعل القرصنة هي اسهل الأساليب لتحقيق هدف الربح السريع، وكل الوسائل المشروعة الأخرى لتخفيض سعر الكتاب لا تخطر على بال أحد، كالتفاوض مع الناشر الأصلي، أو الالتزام بالاتفاقيات المبرمة في هذا المجال"، والنتيجة . كما يرى سالم . هي "تفاقم القرصنة في العالم العربي، فنسبة ٦٥ من حجم التبادل التجاري بالسلع والمنتجات الثقافية والمعرفية هي لصالح القرصنة".
ويشير سالم إلى التأثير السلبي للكتاب المقرصن على الناشر الملتزم الذي قد "يطبع مئة عنوان فلا ينجح منها سوى عنوان أو عنوانين، وهذا العنوان الناجح هو هدف القراصنة، فيفسدون على الناشر فرحته إذ كان ينبغي ان تترك للناشر أرباح الكتاب الذي راج ليغطي بها نفقات مغامرة نشر العناوين الأخرى".
وثمة عوامل كثيرة لانتشار القرصنة في البلاد العربية كما يرى سالم، ومنها العامل الاجتماعي "فالمجتمع يصفق للقراصنة لأنهم قدموا الكتاب بسعر ارخص"، والعامل الآخر هو "الخبرة المكتسبة لطول التمرس، فالقراصنة يمتلكون خبرة للتلاعب بالقوانين، وهم اقدر على التعامل مع القضاء، ومع دوائر حقوق الملكية الفكرية، وان اكثر ما يسعد قرصان الفكر هو ان تقيم عليهم دعوى قضائية لان ذلك يعني أن الأمر ذهب عشر سنوات وستطول المحاكمات".
ومن العوامل المساعدة أيضا على القرصنة . كما يرى سالم . "يأس المؤلف من جدوى اللجوء إلى المحاكم، فبعض الدعاوى، من هذا القبيل، استمرت اكثر من عشرين سنة دون وصول المؤلف إلى حقه، والناشر، والمؤلف لا يستطيعان القيام بدور الشرطي".
ويعدد سالم عوامل أخرى تسهم في تفشي ظاهرة القرصنة ومنها "ضآلة التجارب والاجتهادات القضائية لدرجة ان كثيرا من القضاة يستهجن مثل هذه الدعاوى، فقراصنة الفكر . في رأيهم . لم يسرقوا بيتا أو حليا أو أثاثا وكل ما هنالك انهم قلدوا كتابا، أو نشروا ترجمة غير مأذونة، بمعنى ليس ثمة قناعة كافية بحقوق الملكية الفكرية لدى منفذي القانون"، كما أن "إقدام بعض المؤسسات الرسمية الكبرى على النشر دون حق، والترجمة دون إذن شجع على اقتداء الصغار بالكبار"، ثم هنالك الانشغال الرسمي بالهاجس الأمني وإحكام الرقابة على المطبوعات، أما هاجس حقوق الملكية الفكرية فلا يدخل ضمن الاهتمامات".
ويصف سالم الترجمة غير المأذونة بأنها "الوجه الكالح للقرصنة" إذ يستقبل الناشر المترجمين الذين يطلبون منه طباعة ونشر ترجماتهم، وحين يسأل الناشر عن حقوق المؤلف أو حقوق الدار الناشرة الأصلية يستغرب هؤلاء ويعتبرون أنفسهم أصحاب الحق في ترجمة أي كتاب دون إذن! معترفا بان الناشر العربي، وبعد تجارب كثيرة دون محاسبة، بدأ يستمرئ مثل هذه الأمور، إذ يقول الناشر في نفسه "سأطبع الكتاب دون إذن، وإذا طالب أحد فيما بعد بالحقوق، أو أعترض على النشر، سنبحث الأمر في حينه"!
وفي ظل هذا الواقع يرى سالم بان الناشر الملتزم يدفع ثمن التزامه غاليا، ولابد من مساعدته، ويضع بعض اللوم على الناشرين الأجانب الذين يجهلون واقع النشر في العالم العربي ويطمحون إلى فرض شروطهم القاسية على الناشرين العرب متجاهلين بان "وضع الكتاب لدينا مختلف سواء في عدد نسخه أم عملية تسويقه أو سعره، كما انهم يجهلون بأننا نعمل وسط مناخ لا تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية".
والواقع أن هذا الكلام دقيق إلى حد بعيد ففي سورية مثلا لا تحصل أي دار نشر على حقوق الترجمة سوى دار المدى التي تحرص على الحصول على حقوق النشر والترجمة، ودفع قيمة هذه الحقوق للمؤلف أو الناشر الأصلي، فالدار ترصد الإصدارات المهمة في اللغات الأجنبية المختلفة كالإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، والأسبانية، والتركية...ولدى اختيار كتاب ما، تقوم بمخاطبة الجهة الناشرة التي تملك الحقوق، وفي حال التوصل إلى صيغة مقبولة مع هذه الجهة تكلف مترجما بترجمة الكتاب المختار وفق اتفاق معين"، والمدى تتبع هذه الخطوات القانونية لتتمكن من الرد على أي اعتراض، ولتعترض على أي ترجمة أخرى تصدر للكتاب نفسه، كما أن حرص الدار على الحصول على الأذن المسبق بالترجمة نابع من سعي المدى إلى الحفاظ على سمعتها الطيبة، وكسب ثقة واحترام الناشر الأجنبي أولا، والقارئ ثانيا.

جانب من الندوة

سعدي يوسف

ابراهيم نصرالله

مريد البرغوثي

محمد عدنان

حسين العودات

المعرض الشخصي الاول للفنان طه وهيب في قاعة حوار

عمومية المشهد وخصوصية التعبير

طه وهيب

ماجد موجد

بعد انتظار طويل تحقق حلم الفنان التشكيلي (طه وهيب) لاقامة معرض شخصي لاعماله النحتية والتخطيطية. برعاية مباشرة من قناة (السومرية) الفضائية التي اعدت منهاجا وخطة عمل لدعم المبدعين العراقيين في مجمل حقول الثقافة.
بنتمي (طه وهيب) تاريخياً لجيل التسعينيات. ذلك الجيل الذي نسجته ابداعياً وحساسية ظروف قاهرة ومأساوية على جميع الاصعدة. ولأن مثل تلك الظروف لم تكن قد عهدها مبدعو ذلك الجيل. لذا جاءت قراءتهم وتعاملهم مع واقعهم برؤية مختلفة، مستفزة ومندهشة ، مثلما كان تعبيرهم يحمل الوصف ذاته، وهو تعبير، مهما بدا متشظياً وممتلئاً بالدلالات والأحالات، إلى حد تراكم المعاني ودخولها في "الغموض" حسب وصف المنهج النقدي، الا انه اقل بكثير من تشظي الواقع ولا معقوليته التي تجاوزت معنى (الغموض)، وهذا الوصف يشمل جميع حقول الابداع واجناسه في تلك المدة ومن ذلك الجيل. الذي صار واقعه ليس اضافة طبيعية متسلسلة وواضحة لما استقرأه من ارثه وحضارته، بل كانت عصفاً وجدانياً مهولا كما ونوعاً اربك الثوابت والمعقولات وخلق فضاء فنتازياً قلما يقارب فنتازية الواقع ومتغيراته اللحظوية، الا ان ذلك جميعه لم يكن بعيداً عن وعي المبدعين الذين افرزتهم تلك الحقبة من الزمن، ولذلك عمدوا الى ان لا تكون تجاربهم الابداعية مأخوذة في اطار تلك الفوضى الغريبة التي غلفت معظم مفاصل حياتهم، فمن السهولة ان ندرك ان ثمة ملامح خاصة ومتفردة في كل تجربة وحسب الجنس التعبيري التي جاءت فيه تلك التجارب الابداعية المهمة في الحاضنة الثقافية العراقية.
وتأتي اعمال الفنان طه وهيب لتكون لها وصف (تجربة) في خضم المشهد الثقافي العراقي مترامي الاطراف (بشكل عام) و (الفن التشكيلي) بشكل خاص، ففي معرضه الذي نحن بصدده نجد انه برغم اختلاف المضامين والمواد المستخدمة في التعبير بين النحت والتخطيط والرسم في أكثر من ثمانين عملاً ، الا ان من السهولة ان يتلمس (المشاهد) تجربة ذات خالصة بوعيها، مدركة على وفق (تخطيط) ما انها ترسم ملمحاً مختلفاً مع (الاخر) (حاضراً وتراثاً) مهما علقت بتلك التجربة من اواصر الاخر الا انها اواصر محمية بوعي الذات التي دعتها تعلق لأكتمال المعنى والشكل . فقد يكون (المشهد) مشتركاً الا ان (التعبير) عنه مختلف.
يصف الناقد التشكيلي صلاح عباس، اعمال الفنان طه وهيب بالقول: انه يغرس مهاراته على كل مساحة في الجسد العذب، اذ لا تنتهي منحوتاته بمجرد الانتهاء من تحديد هويتها الحضارية وعلاقتها السامية بالمحيط والبيئة.
اما الناقد عادل كامل فيقول عنه: ان طه وهيب امام هذه الجغرافية والعمق الافقي لحضارات متصلة وبين ما يسمى بالرؤية العمودية لانجاز النص الاخر بعد سلسلة من الحقب والتضحيات. يكون امام اسئلة جيل آخر بعد الرواد يمتلك شرعية لاستكمال اسئلة: خالد الرحال ومحمد غني حكمت واسماعيل فتاح.
ويقول عنه ناقد آخر هو محمد الهجول: في التجربة التي قدمها الفنان طه وهيب. خلاصة اطلقتها ذاته. لتختصر وقائع تفطن لها الشعور وامتزج بها، هذا التتابع والانفصال اقترن بمهارة الصياغة التي توفر عليها الفنان.
ثمة آراء كثيرة ومقالات عدة تناولت اعمال الفنان طه وهيب وصفت ملامح خصوصيته، فبخلاف معرضه هذا كانت له عديد مشاركات في معارض مشتركة منها: (بينالي الشارقة الدولي الدورة الخامسة (٢٠٠١) ومهرجان بغداد الدولي الثالث (٢٠٠٢) مهرجان (من اور إلى بابل) (٢٠٠٤) ومعرض التشكيليين العراقيين في دمشق (٢٠٠٤) ومعرض (عراق الحضارة) مؤسسة سلطان العويس في دبي (٢٠٠٤) ومعرض (شاكر حسن آل سعيد) و (اسماعيل فتاح الترك) قاعة اثر (٢٠٠٤) فضلا عن حصوله على عدة جوائز منها جائزة مهرجان بابل الدولي للنحت (١٩٩٩) وجائزة الابداع التشجيعية للشباب (٢٠٠٠) وعدد من الشهادات التقديرية لعل اهمها تلك التي منحت له بعد ان اعاد نحت تمثال السعدون الذي سرقه اللصوص في احداث سقوط النظام السابق.
وفي تأمله الطويل امام اعماله التي عرضت في قاعة حوار والتي لم ينقطع عن زيارتها لأيام عدة بعد افتتاح معرضه، سألنا الفنان طه وهيب عن ما الذي سيضيف لتجربته معرضه الشخصي هذا فقال: اعده خلاصة تجربتي وشهادة على اني فنان محترف، فالذي رايته في الافتتاح والذي سمعته من اراء من نقاد متخصصين جعلني اشهد لذاتي، انها حققت حلمها الذي طالما انتظرته، واظن ان الاختبار كان ناجحاً وموفقاً. ولقد اكتسبت هويتي الفنية العراقية انها محبة كبيرة من قبل الاخرين واعجاب احسست بصدقه. ما شجعني على افكر بجدية لأقامة معرضي الشخصي الثاني.
وحول ملامح خصوصيته في الفن التشكيلي العراقي قال وهيب : ثمة قيم انسانية ثابتة لا تتغير مثل الحب والجمال والفرح والموت والحظ... الخ ولكن كل فنان على وفق طبيعة واقعه ورؤيته الخاصة وما يستخدمه من ادوات وطرق تعبير، لا بد من ان كان مبدعاً بحق وموهوباً بحق ان يخلق تعبيراً مختلفاً ومتفرداً بملامح خاصة، وبعيداً عن الافراط في النرجسية ارى انني حققت ذلك وهذا ما قيل عن اعمالي من قبل نقاد متخصصين لايمكن بأية حال من الاحوال ان يعطوا اراء غير مسؤولة وفيها شيء من المجاملة هكذا ارى تجربتي وارجو ان تكون هكذا...